NPT/CONF.2020/PC.II/10

Distr.: General
7 May 2018
Arabic
Original: English/French

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

**الدورة الثانية**

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل – ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

## تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

### تقرير مقدَّم من كندا

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الدولَ الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ والفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون ”مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين“. وتقدم كندا هذا التقرير لمواصلة الوفاء بهذه الالتزامات. ويستكمل هذا التقرير المعلومات الواردة في التقارير التي قدمتها كندا إلى اللجنة التحضيرية في دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٢ (NPT/CONF.2015/PC.I/10)، وفي عام ٢٠١٣ (NPT/CONF.2015/PC.II/9)، وفي عام ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.III/8 و NPT/CONF.2015/PC.III/9)، و في عام ٢٠١٧ (NPT/CONF.2020/PC.I/10) وإلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/34).

*الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧*

### نزع السلاح النووي

١ تواصل سياسة كندا المتعلقة بالأمن الدولي دعم عدم الانتشار واتباع عملية متدرجة إزاء الحد من الأسلحة النووية والتخلص النهائي منها بما يتفق مع التزاماتها تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبطريقة تعزز الاستقرار الاستراتيجي للجميع.

وتعمل كندا على دعم هذه السياسة مع حلفائها وشركائها في الناتو، ومجموعة الدول السبع، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وغيرها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|
| ٢ | تواصل كندا دعمَ مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة، بطرق منها على الأخص الاشتراكُ في تقديم ورقة العمل المشتركة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المعنونة ''مقترحات مقدمة من مبادرة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح لتحسين الشفافية من أجل تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية'' (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26).<br><br>ولقد صوَّتت كندا تأييدا لقرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ المعنون ''العمل الموحَّد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية'' الذي شدَّد على أهمية تطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.<br><br>ورحَّبت كندا باعتماد الجمعية العامة بدون تصويت المقرر ٧٢/٥١٤ المعنون ''التحقق من نزع السلاح النووي''. |
| ٣ | لا ينطبق |
| ٤ | لا ينطبق |
| ٥ | لا ينطبق |
| ٦ | تواصل كندا تأييد إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.<br><br>وشاركت كندا بصورة بناءة في الفريق العامل المعني بإيجاد ''سبل المضي قدما'' الذي أنشأه مؤتمر نزع السلاح (CD/2090) في عام ٢٠١٧ لإحراز تقدم في المناقشات بشأن مسائل نزع السلاح، ومنها مسألة نزع السلاح النووي. |
| ٧ | تواصل كندا تأييد إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح للنظر في اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.<br><br>وشاركت كندا بصورة بناءة في الفريق العامل المعني بإيجاد ''سبل المضي قدما''(CD/2090) في عام ٢٠١٧ لمعالجة مسائل نزع السلاح المتعددة، بما فيها عملية نزع السلاح النووي العامة، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية. |
| ٨ | لا ينطبق |
| ٩ | تؤيد كندا عقد مؤتمر من أجل شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، تحضرُه جميع دول المنطقة استنادا إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية.<br><br>وانضمَّت كندا إلى توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٤ المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط'' وقرارها ٧٢/٢٢ المعنون ''معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا''؛ وصوّتت كندا تأييدا لقرار الجمعية العامة ٧٢/٤٥ المعنون ''المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة''. |
| ١٠ | لا ينطبق |

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

١١ وقّعت كندا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدَّقت عليها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ويجري مؤقتا تنفيذ قانون تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كندا ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

١٢ تقدِّم كندا سنويا معلومات عما بذلته من جهود من أجل دعم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإكسابها طابعا عالميا، لتُدرج في التقرير الذي يقدِّمه الأمين العام إلى الجمعية العامة.

١٣ شاركت كندا في المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي اشتركت في رئاسته بلجيكا والعراق، وأيدت الإعلان الختامي للمؤتمر، الذي دعا، في جملة أمور، إلى اتخاذ خطوات محددة وعملية نحو التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإكسابها طابعا عالميا.

وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٧٠/٧٢ المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ وصوَّتت تأييدا له.

وشاركت كندا أيضا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي تضمن جملة أمور منها الدعوةُ إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة، وحثُّ جميع الدول على الإبقاء على قرارات الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية النووية.

١٤ تمّت إقامة جميع المحطات والمختبرات الستة عشر التي تستضيفها كندا في إطار نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد اعتمدتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، استضافت كندا فحصا ميدانيا للجو في الطقس البارد في أوتاوا استُخدمت فيه معدات للكشف عن الإشعاعات في الجو تبرَّعت بها كندا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام برنامج كندا للحد من تهديد أسلحة الدمار الشامل وكازاخستان بالتوقيع على مذكرة تفاهم لتمويل تطوير محطة رصد للمرافق النووية المتعاونة في كازاخستان، ستساعد منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على كشف التفجيرات النووية.

١٥ دعت كندا بإلحاح إلى بدء التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في مؤتمر نزع السلاح أو في منتدى دولي آخر.

وتترأس كندا التي رشحها الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٩ فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لتقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية للمعاهدة المقبلة. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧، ترأست كندا الدورة الأولى لمدة أسبوعين للفريق التحضيري في جنيف.

وفي إطار هذه العملية التي تمتد على سنتين، ترأست كندا أيضا، في شباط/فبراير ٢٠١٨، الاجتماع الاستشاري غير الرسمي الثاني في نيويورك، الذي كانت المشاركة فيه متاحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لتبادل الآراء ومناقشة عمل الفريق التحضيري بشكل تفاعلي.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

وفي الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم مقرر الجمعية العامة ٥١٣/٧٢ بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٦ لا ينطبق

١٧ تواصل كندا تأييد وضع ترتيبات تحقّق مناسبة وملزمة قانونا لكفالة إزالةٍ لا رجعة فيها للمواد الانشطارية الفائضة التي لم تعد لازمة للأغراض العسكرية (لا ينطبق هذا الإجراء إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية).

١٨ لا تقوم كندا بتشغيل أي منشأة تنتج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وذلك وفقا لالتزاماتها القانونية المترتبة عن اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي اللذين أبرمتهما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، والمنبثقة عن معاهدة عدم الانتشار، وعلى نحو يجري التحقق منه بواسطة عمليات التفتيش المنتظمة التي تضطلع بها الوكالة.

١٩ تشارك كندا بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، حيث شاركت في جميع جلساتها العامة الأربع المعقودة حتى حينه، وهي ممثلة في كل فريق من الأفرقة العاملة الثلاثة. وتشارك كندا أيضا في اجتماعات الأفرقة العاملة فيما بين الجلسات، وتساهم في ورقات المناقشة.

وأيّدت كندا القرار ٦٧/٧١ المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ليُشكّل في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ فريق من الخبراء الحكوميين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وتقدِّم كندا، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، التمويلَ لدعم الجهود التي تبذلها المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي لتصبح أمانةَ الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

٢٠

٢١ تؤيد كندا مشروع النموذج الموحد لتقارير جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي أعدّته مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح باعتباره نموذجا يتيح قدرا أكبر من الشفافية بشأن أنشطة نزع السلاح النووي التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقُدّم هذا النموذج في دورة اللجنة التحضيرية المعقودة في عام ٢٠١٧ ضمن ورقة العمل NPT/CONF.2020/PC.I/WP.17.

وقُدِّمت توصيات أخرى بشأن تقديم التقارير من جانب الدول الحائزة الأسلحة النووية في ورقة العمل المشتركة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المعنونة ”مقترحات مقدمة من مبادرة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح لتحسين الشفافية من أجل تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26).

٢٢ يواصل برنامج البحوث والتوعية بشأن الأمن الدولي التابع للوزارة الكندية للشؤون العالمية، في شراكة مع مؤسسة سيمونز الكندية، دعم تعزيز منح الدراسات العليا الكندية في مسائل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتمنح سنويا أربع منح دراسية (مجموعها ٠٠٠ ٢٠ دولار)، وقد وزع مبلغ قيمته ٠٠٠ ٣٢٥ دولار منذ بدء البرنامج في عام ٢٠٠٣.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت الوزارة الكندية للشؤون العالمية مشاورات مع خبراء من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في كندا لتعزيز الشفافية والانفتاح والتثقيف بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

**عدم انتشار الأسلحة النووية**

٢٣ تواصل كندا دعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى القيام ذلك.

٢٤ ما زال اتفاق الضمانات الشاملة المبرم بين كندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ساريا منذ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٢.

ويسري البروتوكول الإضافي المبرم بين كندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٥ تواصل كندا حث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على إكمال وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي نعتبره معيارَ التحقق المعمول به بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وأثناء المفاوضات المعقودة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن القرار المتعلق بتعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات، قاومت كندا، بالتآزر مع بلدان أخرى، المحاولات الساعية إلى إدخال تعديل على الصياغة يزيل الدعوة إلى عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة.

٢٦ تخلص الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنويا، منذ عام ٢٠٠٥، إلى أن جميع المواد النووية في كندا تستخدم حصرا في الأغراض السلمية. وهذا الاستنتاج العام المستند إلى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لكندا يمثل أعلى درجات الثقة بأن كندا تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٧ ترحّب كندا بالتنفيذ الجاري لخطة العمل الشاملة المشتركة التي توفر إطارا لبناء الثقة بأن الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية ذات طابع سلمي من خلال الرصد والتحقق اللذين تجريهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وساهمت كندا حتى حينه بما قدره ١١,٥ مليون دولار لدعم ما تبذله الوكالة من جهود لرصد تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وخطة العمل المشتركة السابقة لها، وللتحقق من ذلك.

وفي اجتماعات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس إدارة الوكالة المعقودة في عام ٢٠١٥ وفي كل سنة من السنوات التالية، كرَّرت كندا إدانتها للأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية، بما في ذلك إجراء التجارب النووية، وإنتاج المواد الانشطارية، سواء اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم المعزول، وتجارب إطلاق القذائف التسيارية. وتواصل كندا دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاتفاقها للضمانات الشاملة المبرم مع الوكالة، والوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف لعام ٢٠٠٥.

وفي اجتماعات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس إدارة الوكالة المعقودة في عام ٢٠١٥ وفي كل سنة من السنوات التالية، دعت كندا أيضا الجمهورية العربية السورية إلى التعاون الكامل مع الوكالة لحلّ جميع

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

المسائل العالقة بشأن عدم امتثالها لاتفاقها للضمانات، ولا سيما فيما يتعلق بموقع دير الزور وما يرتبط به عمليا من مواقع أخرى حدَّدتها الوكالة.

٢٨ وُقّع بروتوكول كندا الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وبدأ نفاذه في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٩ تواصل كندا دعم مبادرة مجموعة الدول السبع للقيام باتصالات دبلوماسية لتعزيز عالمية اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به.

٣٠ لا ينطبق

٣١ لا ينطبق

٣٢ ترحّب كندا بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق مفهوم نهْج الضمانات الخاص بالدولة على جميع الدول التي لديها اتفاق ضمانات سارٍ، في إطار مواصلة التطوير اللازم لعملية تنفيذ الضمانات حتى يتسنى تعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات. ونتطلع إلى التقرير المقبل من المدير العام للوكالة الذي سيعرض تجربة الوكالة في تنفيذ نهُج الضمانات الخاصة بالدول التي تم تحديثها.

٣٣ دفعت كندا بالكامل وفي الوقت المحدد أنصبتها المقررة لعام ٢٠١٨ في الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبرعاتها المقررة لصندوق التعاون التقني، تماشيا مع جهودنا المطردة نحو تسديد المدفوعات في موعدها وبصورة يمكن التنبؤ بها.

٣٤ تسهم كندا، من خلال البرنامج الكندي لدعم الضمانات، في أنشطة البحث والتطوير والدعم المتعلقة بالمعدات والتقنيات المستخدمة في إطار الضمانات على الصعيدين المحلي والدولي لتعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات.

٣٥ كندا عضو ومشارك نشط في مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار، وتنفذ هذه الالتزامات من خلال النظام الوطني لمراقبة الصادرات واتفاقات التعاون النووي.

وفي عام ٢٠١٦، قدمت كندا خطة العمل الوطنية المحدثة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي تناشد بانتظام الدول الأخرى وتهيب بها أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ وخطة العمل فيما يتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، شاركت كندا في المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعت إلى التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٣٦ نظام مراقبة الصادرات في كندا متوافقٌ مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية التي تشارك فيها كندا.

تؤيد كندا برنامج الوكالة للتعاون التقني، على النحو المبين في الإجراء ٥٦.

٣٧ يضمن النظام الوطني لمراقبة الصادرات في كندا عدم السماح بتصدير البضائع والتكنولوجيا الخاضعة للمراقبة، بما فيها المواد النووية والمواد المتصلة بالمجال النووي ذات الاستخدام المزدوج، متى كان التصدير المزمع مخالفا

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

للسياسة الخارجية والدفاعية الكندية (بما في ذلك متى تبين وجود درجة غير مقبولة من احتمال تحويلها للاستخدام في برنامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل أو إلى مرفق لا يخضع للضمانات، أو متى تعارض تصديرها مع سياسة كندا في مجال عدم الانتشار ومع تعهداتها والتزاماتها الدولية).

٣٨ ترتبط كندا بما عدده ٣٠ اتفاقا للتعاون النووي مع ٤٨ دولة، بما فيها بلدان نامية، لتسهيل عمليات التبادل المفيدة للطرفين فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتقتضي سياسة كندا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية أن على جميع الجهات الشريكة المحتملة في المجال النووي، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على السواء، الموافقة على اتفاق ملزم للتعاون النووي – وإبرامه – قبل أن يبدأ التعاون. وتلزم اتفاقات التعاون الكندي الجهات الشريكة لكندا في المجال النووي بالامتثال لمجموعة من المقتضيات المتعلقة بسياسة عدم الانتشار، لا سيما أن تُستخدم الصادرات النووية الكندية حصرا لأغراض سلمية وغير تفجيرية. وتشمل المقتضيات الأخرى الموافقة المسبقة على التخصيب العالي لليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود المستهلك، أو إعادة نقل الأصناف التي توردها كندا إلى بلدان أخرى؛ والحماية المادية الكافية؛ وتوفير ضمانات ثنائية ''احتياطية'' في الحالة التي يصبح فيها نظام ضمانات الوكالة معطلا. وجميع الأحكام متبادلة بشكل كامل. ويلزم وضع اتفاقات تعاون نووي قبل القيام بصادرات من المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية.

٣٩ يراعي تعاون كندا مع البلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مراعاةً تامةً سجل البلد المتلقي فيما يتعلق بعدم الانتشار وتنفيذَه معايير السلامة النووية والتوجيهات والتوصيات المتعلقة بالأمن النووي.

٤٠ تحافظ كندا على أعلى مستوى من الحماية المادية الفعالة للمواد النووية والمرافق النووية على الصعيد المحلي من خلال إطار تنظيمي متين يشمل عناصر السلامة والأمن والضمانات ذات الصلة، وتنفيذ تدابير قوية للحماية المادية، ووجود قطاع صناعي يدرك تماما مسؤولياته وينفذها بالكامل. ويعزز ذلك تعاونٌ وثيق في مسائل الأمن النووي بين الجهة المنظِّمة، وهي هيئة الأمان النووي الكندية، ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الاتحادية والمحلية، والقطاع المعني، والحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية. ولقد أسرَّ كندا أن ترأست المؤتمر الدولي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، الذي عقدته الوكالة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وأجرت فيه الدول الأعضاء في الوكالة تقييما للتدابير الرامية إلى الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمرافق النووية.

وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء جوستان ترودو رصد أكثر من ٤٢ مليون دولار كندي لعدد من المشاريع تُنفّذ في الفترة بين سنتَي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ من خلال برنامج كندا للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، وذلك لتعزيز الأمن النووي والإشعاعي في جميع أنحاء العالم. ويشمل هذا التمويل تمويلاً لمشاريع ثنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع، وتحسين الحماية المادية للمرافق النووية، وتعزيز الإدارة الآمنة للمصادر المشعّة والتخلص منها، وتحسين أمن النقل. وتشمل المشاريع أيضا تقديم تمويل إلى منظمات ومبادرات دولية، منها صندوق الأمن النووي التابع للوكالة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

٤١ انسجاما مع توصيات الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، تطبق كندا تدابير متينة للحماية المادية لموادها النووية، تشمل وجود قوات مسلحة في المواقع للتصدي للطوارئ، ومراقبة الأخطار باستمرار، وتعزيز التدقيق الأمني، وتنفيذ برنامج شامل للتدريب والتمرين، وتوفير حماية شديدة لمحيط المواقع. والحماية المادية في كندا معززةٌ بنظام دقيق لحصر المواد النووية يتعقب المواد النووية، بما يتماشى مع التزامات كندا الدولية.

٤٢ صدّقت كندا على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ورحبت بدخوله حيز النفاذ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٦. وقدمت كندا أيضا الدعم لسلسلة من حلقات العمل التي ترمي إلى تشجيع التصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ ولتنفيذهما لدى البلدان التي لم تقم بذلك بعد. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قدمت كندا الدعم لحلقة عمل لمدة يومين نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكانت موجهة إلى أكثر من ٣٠ بلدا من البلدان التي لم توقّع بعد على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥، من أجل تعزيز عالمية هاتين المعاهدتين. ومن خلال المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، تعمل كندا أيضا على تعزيز الأطر التشريعية لمساعدة البلدان في تنفيذ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ (انظر الإجراء ٤٤ أدناه لمزيد من التفاصيل).

٤٣ تظل كندا ملتزمة بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة، ومبادئها التوجيهية التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة، إضافةً إلى الإرشادات التكميلية المتعلقة بالتصرف في المصادر المشعة المهملة والتي جرت الموافقة عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وقدمت كندا من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل التمويلَ إلى الوكالة لتمكين نحو ٤٠ خبيرا من أمريكا اللاتينية وأفريقيا من حضور المؤتمر الدولي الخامس المتعلق بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٤ انظر الإجراء ٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف بهدف تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

وكندا من معتمدي المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي عضو نشط في فريق خبرائها التنفيذيين، وترأس في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى منتصف عام ٢٠١٨ فريق استعراض القدرات والممارسات الأساسية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، انتشر أفراد القوات المسلحة الكندية في منطقة البحر الكاريبي للمشاركة في مناورات ”الرياح التجارية“ Tradewinds، التي تشاركت كندا خلالها مع ترينيداد وتوباغو لتطوير قدرات مكافحة الانتشار بمحاكاة عمليات اعتراض السفن التجارية التي يُشتبه في أنها تحمل أسلحة غير مشروعة من أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، تولّت كندا رئاسة الفريق العامل المعني بالتحاليل الجنائية النووية التابع للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، الذي يرمي إلى تعزيز قدرات البلدان الشريكة في مجال التحاليل الجنائية النووية من أجل تحسين حصر المواد النووية وإجراء التحقيقات في المواد غير الخاضعة للرقابة التنظيمية، بما في ذلك المواد المتجر بها.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

وقامت كندا أيضا، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، بتقديم المساعدة في مجالات التخلص من المصادر العالية الإشعاع المحكمة الإغلاق وغير المستعملة في أمريكا الجنوبية؛ وتعزيز الأطر التنظيمية للأمن النووي في الدول الأفريقية؛ وتعزيز الأمن النووي في أوكرانيا؛ ودعم المديرية الفرعية للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرة التابعة للإنتربول، وأنشطة بناء القدرات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا؛ وتعزيز أمن الحدود، وعمليات مكافحة تهريب المواد النووية، وبناء قدرات التصدي للحوادث الخطرة في الأردن.

٤٥ صدّقت كندا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وإذْ استوفت كندا بنداً من الإجراء في خطة عمل مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ دعماً للأمم المتحدة، فقد شاركت مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في استضافة مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد اجتمعت الدول الأطراف خلالها لتقييم ما بُذل حتى الآن من جهود التنفيذ ولتحديد مجالات التكامل بين الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وترمي هذه المناسبة إلى مساعدة الدول الأطراف في ما تبذله من جهود التنفيذ وزيادة الوعي بين الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظّمت كندا مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، وذلك لتعزيز تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا داخل الدول الأطراف وحثّ الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الدفع قدما بجهودها المبذولة في سبيل التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وقد عُمِّم موجز وقائع المناسبة الذي أعده الرئيسان المشاركان على الدول الأعضاء في الوكالة باعتباره النشرة الإعلامية INFCIRC/924 الصادرة عن الوكالة بتاريخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٨.

٤٦ تشكّل القدرات التقنية لنظام البلد، وطبيعة ونطاق التعاون بين هذا النظام والوكالة عاملين من العوامل الخاصة بدولة هذا البلد التي تنظر فيها الوكالة عندما تضع نهج الضمانات الخاص بالدولة. وتواصل كندا العمل مع الوكالة لتنفيذ النهج الخاص بالدولة بالنسبة لكندا بصيغته التي خضعت للتحديث.

**استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**

٤٧ تمتلك كندا نظاما محليا لمفاعلات الطاقة النووية وقطاعا نوويا واسعا ومتنوعا، وهي مورِّد موثوق به لليورانيوم والمعدات والتكنولوجيا النووية والنظائر المشعة.

٤٨ ترتبط كندا بما عدده ٣٠ اتفاقا للتعاون النووي مع ٤٨ دولة، إضافةً إلى طائفة واسعة من مذكرات التفاهم التي تيسِّر زيادة التعاون مع البلدان والمؤسسات الشريكة.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

٤٩ تزود كندا العديد من الدول النامية الأطراف في المعاهدة بالخبراء والمعدات والتكنولوجيا من خلال التعاون التقني معها. وترتبط كندا باتفاقات للتعاون النووي مع العديد من البلدان النامية. ويشمل التعاون تصدير مفاعلات الطاقة النووية والمواد والمعدات النووية. وقدمت كندا ٢,٣ مليون دولار لدعم مشروع الوكالة لتجديد مختبرات التطبيقات النووية في عام ٢٠١٦. ونقدم أيضا الخبرات لدعم أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني ونستضيف بانتظام المناسبات ذات الصلة بها في كندا، بما في ذلك في عام ٢٠١٨. إضافةً إلى ذلك، تقدم كندا، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، أكثر من ٣٠ مليون دولار سنوياً في شكل مشاريع لبناء القدرات التي تعزز الأمن النووي والإشعاعي على الصعيد العالمي، وبالأخص في المناطق النامية من العالم، مما يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٥٠ انظر الإجراء ٤٩ للاطلاع على معلومات عن تعاون كندا مع البلدان النامية في المجال النووي.

٥١ انظر الإجراءان ٣٨ و ٣٩ للاطلاع على معلومات عن تعاون كندا في المجال النووي.

٥٢ في سياق لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة للوكالة ومجلس إدارة الوكالة ومؤتمرها العام، تقترح كندا بانتظام مبادراتٍ لتحسين إدارة وتسيير برنامج التعاون التقني بطرق شتى منها: تعزيز الإدارة الاستراتيجية للبرنامج؛ وتشجيع الدول الأعضاء في الوكالة على دفع تبرعاتها المقررة إلى صندوق التعاون التقني كاملةً وفي مواعيدها؛ وتشجيع البلدان القادرة على المساهمة في تمويل مشاريعها للتعاون التقني عن طريق الآلية الحكومية لتقاسم التكاليف بدلا من سحب الأموال من الصندوق؛ والتشجيع على القيام برصد نتائج جميع مشاريع التعاون التقني.

٥٣ تواصل كندا جهودها المبذولة منذ أمد طويل لتحسين إدارة وتسيير صندوق التعاون التقني التابع للوكالة من خلال أجهزة تقرير السياسات في الوكالة والأفرقة العاملة ذات الصلة. ورغم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من الجهود في مجالات الإدارة الاستراتيجية، ورصد النتائج، والبلدان المستفيدة من الصندوق، وسداد الدول الأعضاء لمساهماتها في هذا الصندوق. وستواصل كندا العمل مع الدول الأعضاء في الوكالة للتشجيع على إحداث تغييرات إيجابية في هذه المجالات.

٥٤ انظر الإجراء ٣٣ للاطلاع على معلومات عن مساهمات كندا في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة.

٥٥ ساهمت كندا، عن طريق المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للوكالة، بنحو ٣,٢ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وقدمت موارد عينية لمشاريع المبادرة.

٥٦ تسهم كندا بفعالية وبانتظام في تقديم الدعم والخبرات إلى برنامج التعاون التقني التابع للوكالة. فقد استضافت مشاركين في زمالات وزوارا علميين من الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وأوروبا، واستضافت كذلك اجتماعات لبرنامج التعاون التقني في مجالي السلامة النووية والأنشطة التنظيمية. وساهم محاضرون وخبراء كنديون بتقديم تدريب تقني في مجالات الصحة البشرية والزراعة والأمن الغذائي والمياه والبيئة والطاقة والتكنولوجيا الإشعاعية والأمن والسلامة.

٥٧ انظر الإجراءات ٢٤ و ٢٨ و ٤٢ للاطلاع على معلومات عن اتفاقات الضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

ويتعلق قانون الطاقة النووية لعام ١٩٨٥ (المعدل في عام ١٩٩٧) بتطوير واستخدام الطاقة النووية في كندا.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|

وبدأ نفاذ قانون الأمان والمراقبة في المجال النووي في أيار/مايو ٢٠٠٠، ليحل محل قانون مراقبة الطاقة الذرية. وقد نصّ على إنشاء هيئة الأمان النووي الكندية بوصفها الجهة الوطنية المنظمة وحُدّدت فيه ولايتها ومسؤولياتها وصلاحياتها. وتشمل هذه الولاية والمسؤوليات والصلاحيات القيام محليا بتنظيم عمليات تطوير الطاقة والمواد النووية وإنتاجها واستخدامها من أجل حماية الصحة والسلامة والأمن والبيئة، وتنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهّدت بها كندا في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥٨ أيدت كندا القرار الذي اتخذه مجلس إدارة الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإنشاء مصرف لليورانيوم منخفض التخصيب يكون تابعا للوكالة، وترحب بالتقدم المحرز حتى حينه في إنشاء المصرف وبدء تشغيله، وستواصل تقييم الآليات المقترحة لضمانات الوقود على أساس مزايا كل منها.

٥٩ صدّقت كندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ على اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي.

وصدقت كندا على اتفاقية الأمان النووي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وصدقت كندا في أيار/مايو ١٩٩٨ على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

وصدقت كندا على اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

انظر الإجراءان ٤٢ و ٤٥ للاطلاع على معلومات عن التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد صدقت كندا على كلا الصكين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٦٠ تقدم كندا، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، التمويلَ إلى المعهد العالمي للأمن النووي لإنشاء مركزٍ لدعم الأمن النووي في المكسيك سيُوفر لمنطقة أمريكا الوسطى دعما إضافيا في تعزيز الأمن النووي، بطرق منها تقديم تدريب معتمد.

وتواصل كندا تقديم دعم عيني إلى الوكالة لإعداد معايير السلامة ووثائق سلسلة الأمن النووي التي تصدرها الوكالة. وتشارك كندا بنشاط في الاجتماعات الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وقد ترأست الاجتماع الاستعراضي لاتفاقية الأمان النووي لعام ٢٠١٧.

وأدرجت كندا المشاركةَ مع الصناعة النووية والقطاع الخاص بشأن الأمان والأمن النوويين باعتبارها موضوعا رئيسيا لرئاستها مجموعةَ الدول السبع في عام ٢٠١٨ في سياق فريق السلامة والأمن النوويين. علاوةً على ذلك، فإن كندا، بصفتها الجهة الاستهلالية الداعية إلى اجتماع فريق الاتصال المعني بالأمن النووي في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، عملت عن كثب مع الفريق التوجيهي للصناعة النووية المعني بالأمن النووي من أجل الاستفادة من الدور الهام والفريد الذي تؤديه الجهات المشغِّلة للصناعة النووية في تنفيذ الالتزامات الأمنية النووية.

| الإجراء | الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ أيار/مايو ٢٠١٧ |
|---|---|
| ٦١ | تحرز كندا تقدما جيدا في مبادراتها لتقليص المخزونات من اليورانيوم العالي التخصيب، بطرق منها إعادة اليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لالتزامات تُعهّد بها في مؤتمرات قمة سابقة للأمن النووي بإعادة اليورانيوم العالي التخصيب الذي مصدره من الولايات المتحدة، حيث تُعهّد في عام ٢٠١٠ بإعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك، وتُعهّد في ٢٠١٢ بإعادة اليورانيوم العالي التخصيب السائل.<br><br>وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، اتفق القادة على مواصلة خفض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في إنتاج النظائر المشعة الطبية، وتوقفت كندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ عن إنتاج نظائر الموليبدينوم ٩٩ المشعة الطبية (Mo-99) في المفاعل الوطني العام للأبحاث. وسيظل المفاعل، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، في حالة ''عمل احتياطي'' لإنتاج نظائر مشعة حتى يكون ''موردا دوليا يتم اللجوء إليه كملاذ أخير'' في حالة حدوث نقص مطوّل غير متوقع لا يمكن سدّه من مصادر أخرى. وبعد آذار/مارس ٢٠١٨، سيتم وقف تشغيل المفاعل وسيُعاد اليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة. وتمشيا مع التزامات مؤتمر قمة الأمن النووي، ستقوم كندا أيضا بوقف تشغيل مفاعل أبحاث في جامعة ألبرتا مصدر وقوده من اليورانيوم العالي التخصيب. وستشارك كندا في الندوة الدولية بشأن تقليص استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وإزالته، المقرر أن تستضيفه النرويج في عام ٢٠١٨، وذلك لتقييم ما بُذل حتى الآن من جهود دولية لتقليص استخدامه وإزالته وتبادل آخر ما يستجد من المعلومات عن جهود تقليص استخدامه. |
| ٦٢ | تستند الأنظمة الكندية لنقل المواد المشعة إلى لائحة الوكالة للنقل المأمون للمواد المشعة. |
| ٦٣ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دخل قانون المسؤولية والتعويضات النووية حيز النفاذ.<br><br>وصدّقت كندا على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. |
| ٦٤ | تُشير كندا إلى التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة ومفاده أن أي هجوم مسلح أو تهديد تتعرض له مرافق نووية مخصصة لأغراض سلمية ومشمولة بالضمانات يمثّل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، وتُعيد التأكيد على هذا التوافق. |